أنـــاداتـ

حين يتكلم الناجو·ن

إصـــــدارة شهـرية تعـــنى بـــ التعبير - المشاركة - التعليـــم

العدد الثاني
يونيـو
2026

تصدر عن مركز سلاميديا | الإشراف العام: د. عباس التجاني

نساء

في مواجهة العطش.. رحلة الماء والمخاطرة اليومية

أصـــوات

حين يتكلم الناجون

إصـــــدارة شهـــــرية تعـــنى بـــــ

التعـبير - المشـــاركة - التعليـــم

الإشراف العام

د. عباس التجاني

هيئة التحرير:

سفيان التجاني آدم

مصطفى حسيـــن

إيثـــــار الشيـــخ

محمـــــد عـــادل

حـــــــواء داؤود

سيـــد إمـــــام

للتواصل

حقوق الطبع محفوظة

لدى مركـــــز سلاميديا

داخل العدد:

خلف 2

كل جركان ماء هنا، تقف أسرة كاملة تصارع من أجل البقاء

هناك: 6

صعوبة في وجود الكوادر التي يمكن ان تسير العمل

العطش: 20

أزمة واحدة في جغرافيا متعددة

افتتاحية العدد

يعد الحق في الوصول للمياه الصالحة للاستخدام الآدمي اليومي من الحقوق الأساسية التي تكفل حياة كريمة للإنسان، الأمر الذي يوازي حقه في الحياة وفقاً لما أكدته التشريعات والمواثيق الدولية، و يتوجب علينا الحفاظ على هذا الحق.

ووفقاً للتقارير الأممية الصادرة فإن ما يربو على (1.4) مليار شخص يعانون من نقص حاد في مياه الشرب الصالحة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأشخاص الذين لا يستخدمون مياه الصرف الصحي إلى ما يربو عن (3.4) مليار نسمة، الأمر الذي يتسبب في وفاة أكثر من (1000) طفل يومياً، مما يعد انتهاكاً واضحاً للحقوق الأساسية للبشرية.

ووفقاً لمنظمة (اليونيسيف) فإن حاجة الفرد للمياه تصل إلى (20) لتراً يوماً في حال توفر المياه وتنخفض إلى (15) لتراً في حال عدم توفرها في المناطق ذات النزوح.

وبالنظر إلى الواقع السوداني فنجد أن الماء باتت من أقوى الأسلحة المستخدمة في الحرب الدائرة الآن في غياب تمام لتوفر الحماية بالنسبة للموظفين في مناطق النزاع.

كما تلاحظ أيضاً تزايد حالات التلوث التي أصبحت من الظواهر الشائعة، فالحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ينتهك من قبل الأطـراف المسؤولة و من خلال انتهاكها الواضح للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة.

وفي (شهادات) أفردنا هذا العدد لتسليط الضوء على قضية المياه من كافة النواحي ... مهتدين ببعض النداءات والمقالات القانونية في ذلك الشأن لما لها من أهمية بالغة في استقرار المواطن و استشعاره بالسلام في ظل غياب تمام لمؤسسات الدولة.

أسرة التحرير

شهادة

خلف كل جركان ماء هنا، تقف أسرة كاملة تصارع من أجل البقاء

أي قطرة ماء خرجت من بئر ملوّثة .. رصاصة غير مرئية في جسد طفل

"يا محمد، ما في موية؟" ... "أولادنا عطشانين"..."نمشي وين هسع؟"، بتلك العبارات يستعيد محمد شرف الدين (فني تشغيل) بمحطات المياه ذكرياته في معاناة المواطنين للحصول على مياه الشرب النقية، ويقول: في كل صباح، قبل أن تلامس الشمس أطراف القرية، أستيقظ على صوت حراك خافت خارج البيت. أعرفه جيداً: هو صوت الأقدام الحافية والنعال البلاستيكية وهي تتجمع في الطرقات المؤدية إلى الآبار؛ النساء والفتيات يحملن (الجركانات) الصفراء والبيضاء، والأطفال يتثاءبون وهم يجرون أقدامهم الصغيرة خلف أمهاتهم، ليبدأ طابور الماء قبل الفجر، وكأن الناس يتسابقون مع الشمس حتى لا تلسع أجسادهم بحرارتها قبل أن يحصلوا على ما يكفي من الماء ليوم واحد.

مصدر الصورة : شبكة عاين

أقف في محطة المياه أراقب المشهد كل يوم، لكنه لا يصبح عادياً أبداً: صف طويل من (الجركانات) الملوّنة يمتد على الأرض، بعضها يحمل أسماء العائلات مكتوبة بخط اليد؛ كل (جركان) يحكي قصة بيت، وثلاثة أو أربعة أطفال، وأم تحاول أن تقسم هذه الكمية القليلة بين الشرب والطبخ والغسيل، وبين نظافة الجسد وحاجات البيت الأخرى.

في أوقات الذروة، عندما تشتد حرارة الشمس وترتفع الأصوات، أرى النساء يحاولن ضبط الوضع، يحجزن دورهن بجركاناتهن، ويصرخن في وجوه من يحاول تجاوز الطابور. أحيانًا يشتبك الرعاة مع أهالي المعسكر عند الآبار المشتركة، فهؤلاء يحتاجون الماء لقطعانهم، وهؤلاء يحتاجونها لأطفالهم، و أنا كفني مياه، أقف بين الطرفين أحاول أن أشرح، أن أهدئ، أن أذكّر الجميع أن هذا الماء القليل هو شريان حياة للجميع.

عملت في محطات المياه بشنقل طوباي، هذه البقعة المنسية من العالم، لكنها بالنسبة لنا كل العالم؛ تقع شنقل طوباي بين شمال وجنوب دارفور، وتحتضن منذ أكثر من عشرين عاماً عشرات الآلاف من النازحين الذين هربوا من الحرب، ثم جاءت حرب أبريل (2023م) لتضيف إلى الجرح جرحاً جديداً، وإلى العطش عطشاً مضاعف.

في الأيام التي يعمل فيها المولد أو المضخات الشمسية بكامل طاقتها، أشعر أننا نعيش حالة انتصار مؤقت؛ أسمع خرير الماء وهو ينساب من الصنبور إلى (الجركانات)، فتخف حدة التوتر في وجوه الناس قليلًا؛ لكن هذا الارتياح هشٌّ وقصير؛ فعطب بسيط في المحطة، أو نقص في وقود الديزل، يكفي لتحويل الهدوء إلى خوف، والخوف إلى فوضى.

ما زلت أذكر يوماً توقفت فيه أحد المولدات بسبب نفاد الوقود، كنت أقف أمام المحطة محرجاً وعاجزاً، النساء في الطابور بدأن يتهامسن أولاً، ثم يرتفع الصوت شيئاً فشيئاً: "يا محمد، ما في موية؟" ... "أولادنا عطشانين"..."نمشي وين هسع؟"

لم أكن أملك جواباً شافياً، أقرب مصدر متاح آنذاك كان بئراً سطحية في بطن وادٍ بعيد، ماؤها عكر، يحتاج إلى غلي أو تنقية قبل الشرب، لكن أغلب الناس لا يملكون لا الوقت ولا الوسائل لذلك؛ كان عليَّ أن أشرح لهم بهدوء أن المحطة تحتاج لصيانة ووقود، وأنني سأحاول التواصل مع المنظمات ومن تبقى من الجهات المسؤولة. خرجت النساء وهن يحملن جركاناً واحداً أو اثنين، يقطعن بهما مسافات طويلة تحت الشمس، وفي قلبي إحساس ثقيل بأنني خيّبت أملهن، رغم أن الأمر ليس بيدي.

الحرب زادت كل شيء سوء، بعد أبريل(2023م)، جاءتنا موجات جديدة من النازحين من الفاشر والمناطق المجاورة.. كل يوم نرى وجوهاً جديدة، عيوناً مرهقة، وأطفالاً يحملون ملامح تعب أكبر من أعمارهم، الآبار نفسها، والمحطات

نفسها، لكن الأيدي التي تمتد نحو الماء تضاعفت، صار الضغط على كل نقطة ماء لا يُحتمل، وتحوّلت الوقفة في الطابور إلى معركة صبر وأحياناً إلى شجار عنيف حول الأسبقية.

لكن أزمة الماء لا تقف عند حدود العطش فقط؛ فكل يوم تصلنا أخبار عن حالات جديدة من الإسهالات المائية الحادة ومرض الحصبة بين الأطفال، في مايو(2026م)، سمعنا أن عدد الحالات في مركز العزل في (نيفاشا) بـ(شنقل طوباي) وصل إلى (180) إصابة و (18) حالة وفاة بين الأطفال؛ كل رقم من هذه الأرقام له وجه واسم وأم تنتحب في زاوية ما، عندما أسمع هذه الإحصائيات أشعر بأن كل نقطة ماء غير نظيفة خرجت من بئر ملوّثة صارت رصاصة غير مرئية في جسد طفل.

كفني مياه، أجد نفسي أحياناً في موقع شاهد لا في موقع فني فقط، أدخل إلى بعض البيوت في المعسكرات عندما أذهب لمعاينة صنابير معطلة أو خطوط مكسورة.. أرى الأمهات يحاولن تنظيف أبنائهن في أواني صغيرة، بقطرات قليلة من الماء، يختصرن حمام الطفل إلى مرة في الأسبوع، وربما أقل.. أرى الأطفال بعيون ملتهبة من الرمد، وجلد مشقق من قلة النظافة وسوء التغذية.. في تلك اللحظات، أفهم أن الماء هنا ليس مجرد خدمة، بل هو كرامة وحياة.

من أكثر المشاهد التي لا تغادر ذاكرتي، مشهد فتاة في سن الثالثة عشرة تقريباً، رأيتها في أحد الأيام تحمل جركاناً كبيراً يكاد يكون أكبر من جسدها، كانت تمشي بخطوات متثاقلة، عروق رقبتها بارزة من شدة الحمل، وظهرها منحني مبكراً كأنها امرأة عجوز.. حاولت أن أساعدها، فقالت لي بابتسامة متعبة: "متعودين يا عمو". هذه الكلمة "متعودين" كانت مؤلمة أكثر من أي شيء آخر، لأنها تعني أن التعب والقهر أصبحا جزءاً من الحياة اليومية، تعلّم الأطفال التعايش معه مبكراً.

النساء والفتيات هن أكثر من يدفعن ثمن هذه الأزمة، يخرجن في ساعات الفجر الأولى أو قبيل الغروب إلى آبار بعيدة، يعبرن مناطق خالية، يتعرضن لمخاطر لا يتحدثن عنها كثيراً، لكنها حاضرة في قصص الهمس بينهن: خوف من الاعتداء، من العنف، من أن لا يعدن إلى البيت. يتحملن ألم الظهر والمفاصل، ومع ذلك، عندما يصلن إلى البيت، ينتظر منهن الجميع أن يطبخن ويغسلن ويراعين الأطفال.

أما الأطفال.. فكثير منهم لم يعد يعرف طعم اليوم الدراسي العادي... المدارس أصبحت بعيدة عن اهتماماتهم اليومية، بعدما صار وقتهم موزع بين الوقوف في طوابير المياه أو مرافقة الأهل في جلبها على ظهور الحمير.. أحياناً أنظر إلى طفل يقف بجانب أمه في الطابور لثلاث أو أربع ساعات، فأتساءل كم من الأحلام الصغيرة تُهدر هنا، وكم من المستقبل يُستهلك في سبيل الحصول على جركان واحد لا يكفي حتى لليوم الكامل.

رغم هذا الواقع القاسي، هناك ضوء خافت نحاول التمسك به.. الإدارة الأهلية، غرف الطوارئ، والشباب المتطوعون الذين يقفون معنا في الخط الأمامي.. شباب في مقتبل العمر يحملون جركانات (الكلور)، يطوفون على الآبار لتعقيمها، وآخرون ينظمون حملات بسيطة للتوعية بأهمية غلي الماء وتنظيف أماكن التخزين.. نعمل معاً على إعادة تأهيل بعض الآبار المتعطلة، رغم نقص الأدوات وقطع الغيار وصعوبة وصول المساعدات.

وفي كل مرة ننجح في تشغيل محطة جديدة تعمل بالطاقة الشمسية، نشعر جميعنا بانتصار حقيقي... الطاقة الشمسية بالنسبة لنا ليست مجرد تقنية حديثة؛ هي وعدٌ بالاستمرارية في غياب الوقود، وحبل نجاة من تعطل المولدات، أحلم بيوم تصبح فيه كل محطاتنا تعمل بالكامل بالطاقة الشمسية، مدعومة بوحدات تنقية مدمجة، حتى لا يُضطر طفل في (شنقل طوباي) إلى شرب ماء ملوث بعد اليوم.

شهادتي هذه ليست تقريراً فنياً عن وضع المياه في (شنقل طوباي)، بل هي محاولة لأحكي للعالم كيف يبدو العطش عندما يتحول إلى جزء من هوية المكان والناس. نحن هنا لا نبحث عن الرفاهية، بل عن الحد الأدنى من الحياة الكريمة: بئر جوفية نظيفة.. محطة تعمل بلا انقطاع.. صابون.. جركانات نظيفة.. قليل من (الكلور)، وأدوية تكفي لعلاج أطفالنا من الإسهالات والحصبة.

أنا محمد شرف الدين، فني تشغيل محطات مياه، لكنني قبل ذلك وبعده إنسان من هذه الأرض، أرى في كل قطرة ماء تصل إلى بيتٍ في (شنقل طوباي) وعداً بحياة أفضل، وأرى في كل بئر جديدة تُحفر، وكل محطة تُصان، خطوة صغيرة في طريق طويل لإنقاذ هذه المنطقة من كارثة العطش والتدهور الصحي. ما نحتاجه ليس التعاطف بالكلمات فقط، بل دعم حقيقي يساعدنا على حفر الآبار، وتركيب المحطات الشمسية، وتوفير أدوات النظافة والأدوية.. لأن خلف كل جركان ماء هنا، تقف أسرة كاملة تصارع من أجل البقاء.

مصدر الصورة : العربية نت

خبير المياه بشير مختار لـ (شهادات حين يتكلم الناجون)

هناك صعوبة في وجود الكوادر التي يمكن ان تسير العمل

بعد حل الهيئة لم تستطع الولايات تغطية التكلفة التشغيلية

المياه الآمنة والنظيفة تلعب دوراً كبيراً في حل المشاكل وتعزيز الثروة، فضلاً عن أنها تكون سبباً رئيسياً لنشوب الصراعات بين القبائل، في وقت لم تكن فيه معاناة السودانيين جراء المعارك الحربية منتصف ابريل(2023م) مرتبطة فقط بحركة النزوح واللجوء المقدرة بالملايين وفقاً لتقارير المنظمات الدولية، إلا أن الأمر اسوأ من ذلك.. إذ بات الحصول على مقدار كافي من المياه في بعض المناطق كابوساً يؤرق مضاجع الجميع و يفاقم من معاناتهم، وللوقوف على حجم الاحتياج و المتوفر من المياه الصالحة للاستخدام جلسنا في (شهادات) لخبير المياه بشير مختار ليروي لنا حقيقة الوضع ومآلاته والتدخلات التي يحتاجها هذا القطاع، معاً إلى مضابط الحوار.

دعنا في البدء نتعرف عليك؟

اسمي بشير مختار أحمد، اعمل في مجال المياه منذ العام(1980م) وحتى الآن، خلال هذه السنوات الطويلة جبت العديد من مناطق السودان.

ماهي الخلفية التاريخية لتطور قطاع المياه في السودان؟

تطور قطاع المياه في السودان تدريجياً، بدءاً من إنشاء هيئة توفير المياه الريفية في العام (1960م)، وتبعتها في وقت لاحق مياه المدن، بعد أن وضعت لها القوانين واللوائح المنظمة للعمل، وتغيرت تبعيتها من هيئة تتبع لمجلس الوزراء إلى وزارات مختلفة مثل الزراعة والمعادن، و كانت بمثابة خدمة تقدمها الدولة بصورة شبه مجانية، وتقوم المجالس المحلية بتحصيل الرسوم، وبدأت الخدمة تتدهور نتيجة لضعف الموارد.

مياه المدن بدأت بولاية الخرطوم ومن ثم تدرجت إلى بعض المدن الكبيرة تباعاً، و لم تغط كل مدن السودان مثل القضارف، الفاشر ونيالا، بينما كانت هيئة توفير المياه الريفية تقوم بحفر الآبار الجوفية في بعض مناطق السودان مثل الضعين، القضارف وكسلا على سبيل المثال، وتتباين اعماق هذه الآبار وفقاً للطبيعة الجيولوجية المتباينة وأحواض المياه، وفي منتصف العقد الأخير أصبحت جميع الولايات تعاني من فجوات المياه بما فيها ولاية الخرطوم وهي تغطي حوالي(87 %) وهي أكبر منطقة فيها تغطية للمياه، ولكن بعض الولايات بها مشكلة لتغطية المياه والتي تشمل(40%) ، إضافة لذلك فإن الولايات لا تستطيع تغطية التكاليف التشغيلية خاصة بعد حل الهيئة وتوقف الدعم الدولي للحكومة المركزية ومنها لبقية الولايات، وهذا ما كان عليه الحال قبل الحرب وبعد الحرب تدهورت الأوضاع للأسوأ.

ما هي التحديات التي تواجه توفير المياه؟

توجد تحديات ومشاكل كبيرة جداً في كل الولايات وبصورة خاصة مناطق الهشاشة، إلا أن الأمر أكثر سوءاً في المناطق التي تسيطر عليها (قوات الدعم السريع) نتيجة لعدم وجود ميزانيات، غياب الآيات والوحدات الخاصة بالإنشاءات والتأهيل وغيرها، مما يزداد الأمر صعوبة في ان المنظمات الدولية لم تستطع الوصول لمناطق الحرب بسبب عدم توفر الحماية للعاملين، وأصبحت المياه مشكلة كبيرة تؤرق كافة السكان في مختلف المناطق، إضافة لنزوح ولجوء عدد كبير للكوادر من بعض المناطق، و إن توفرت المعينات.. هناك صعوبة في وجود الكوادر التي يمكن ان تسير العمل فضلاً عن مشكلة الوقود.

كم كمية المياه المتوفرة في بعض مناطق الهشاشة؟

كانت هناك اتفاقية قطرية بين اليونسيف وحكومة السودان لتوفير الاحتياج اليومي للمياه في مناطق الهشاشة مثل معسكرات النازحين بما قيمته (20) لتراً من المياه يومياً، ونتيجة لقلة المياه تقلصت إلى (15) لتراً،

إلا أن مشروع المياه وإصحاح البيئة في السودان يعاني من مشكلات، كما أن اليونسيف لا تستطيع توفير النسبة المتفق عليها مع حكومة السودان، هناك مشكلات كبيرة جداً تواجه تكاليف التشغيل بالرغم من الدعم الذي توفره بعض المنظمات، كما ان الحفاظ على المعدات من السرقة أيضاً يمثل تحدياً إضافياً، كانت هناك بعض المنظمات تعمل في بعض معسكرات النازحين، و ما زال هناك جزء من خدماتها المقدمة على رغم من قلته ووفقاً للمتوفر من المياه الآن(15) لتراً و أقل في بعض المناطق.

ما الفرق بين الاحتياج اليومي للمياه في المناطق الريفية و الحضرية أم أن الأمر سيان؟

هناك فرق بين الاستخدامات في المدن، بعض المدن تصل فيها الاستخدامات لـ(50) لتراً أو أقل، بينما تصل في الريف لـ(20) لتراً، و بعد الحرب قلت هذه النسبة، فضلاً عن مشكلات المياه في بعض المدن مثل (نيالا) التي لا تستطيع توفير (10%) من الاحتياج و ذلك لعدة أسباب منها عدم وجود كهرباء، طلمبات غاطسة أو الحماية الكافية لبعض الوحدات، و في بعض المناطق يتم قطع أسلاك الكهرباء لتباع في السوق، بجانب سرقة الآليات والسيارات، و تأمين العاملين الذين لا يستطيعون الوصول الى مكاتبهم، إلا أن بعض المناطق بدأت تنشط و تسجل احصاءات ووضع الخطط المطلوبة، بعد أن أصبحت الولايات تعمل منفصلة و لا توجد خطط واضحة وصريحة للعمل، وبعض مناطق سيطرة (الجيش) توجد تقارير يمكن الاستناد عليها ولكن المناطق الأخرى لا توجد تقارير يمكن الاستناد عليها.

كم نسبة الوصول إلى مياه نظيفة و آمنة في السودان؟

نسبة الوصول إلى مياه نظيفة و آمنة ضعيفة جداً، وذلك نتيجة لضعف القدرة على الإنتاج، بعض مياه الآبار و المياه المنقولة بواسطة عربات الكارو قد لا تكون نظيفة نتيجة لغياب (الكلورة)، يمكن القول بأن ما نسبتهم (20%) فقط من السكان يمكنهم الوصول للمياه الآمنة و(80%) لا يصلون للمياه الآمنة، و قد يؤثر ذلك على صحتهم.

إلى أي مدى يؤثر الوصول لمياه آمنة لخفض الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصادية؟

تلعب المياه الآمنة دوراً أساسياً في صحة الإنسان، والتي بدورها تؤثر على الإنتاج، واستخدام المياه غير الآمنة قد يؤدي للأمراض وبالتالي يؤثر سلباً على الانتاج أيضاً، فضلا عن تسببه في اقعاد الكثيرين خاصة في مناطق الهشاشة، وعدم توفر المياه بالقدر الكافي يجعل المواطنين يأخذون وقتاً للحصول على المياه من مسافات بعيدة إضافة لاستخدام أدوات الإنتاج مثل عربات الكارو والدواب لجلب المياه بدلاً عن استخدامها في الإنتاج.

من هم المسؤولون عن توفير المياه الآمنة لكل مواطن وكيف يمكن تحقيق المساءلة حال تقصيرهم؟

الهيئات التي انشئت بواسطة الدولة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن توفير المياه النظيفة والآمنة لكافة المواطنين، وبسبب ميزانيات الدولة الضعيفة جداً خلال السنوات الأخيرة تركت المسألة للهيئات لوضع تعريفة للمياه و تتأثر بزيادة الوقود والحركة والنقل، فضلاً عن تأثر الولايات كذلك بالسياسات ومدخلات الإنتاج مثل الآليات، مما أثر ذلك على الإنشاءات الجديدة وصيانة المنشآت القديمة، و اصبحت الهيئات غير قادرة على الإنتاج، في السنوات الأخيرة بل أصبحت هيئة المياه تعتمد على الدعم الدولي.

في غياب الدور المؤسسي لتوفير مياه نظيفة.. ماهي البدائل التي يمكن ان يلجأ إليها الأفراد لتقليل المخاطر الناجمة عن المياه غير الآمنة؟

توفير المياه بمشاريعها المختلفة مثل (سد أم دافوق) الذي وفر كميات كبيرة من المياه في المنطقة، مما جعل الكثيرين من المواطنين لم يتحركوا إلى افريقيا الوسطى، بسبب عدم وجود الكلأ، إلا أن المشروع وفر بعض الوظائف مثل صيد الأسماك وخلافه، كما رفع مستوى الغطاء النباتي وعزز الفوائد لمواطني افريقيا الوسطى والسودان، توفير المياه يخلق فرصاً للمواطنين ويخفض الاحتكاكات، إذ أن زيادة نسبة المياه في المناطق المختلفة يقلل من الاحتكاكات التي يمكن أن تكون سبباً في المشاكل القبلية.

هل لأزمة المياه سبباً مباشراً في نشوب الصراعات بين المجتمعات؟

يمكن للمجتمعات لعب دور في توفير المياه النظيفة، مثل الذي حدث في (الشوك)، اذ اتيحت بعض الفرص للتنسيق بين المنظمات والحكومة والمجتمعات المحلية لمعالجة مشكلات المياه، وجمع بعض الأموال لتوفير موارد للصيانة ودفع أجور العاملين، ومن الصعب أن تقوم مثل هذه الحلول في مناطق النزاعات، وفي حال عدم وضع حد للتحديات المحلية في هذا الأمر يمكن أن يؤثر سلباً بنشوب الصراعات نتيجة لشح المياه، هناك بعض الاحترازات التي يتبعها العاملون في الهيئة لتجنب المشاكل اذ لا يقومون بحفر الآبار في مناطق التماس أو الحدود المشتركة بين القبائل، وعند العمل على توفير المياه في مناطق النزاعات يجب أن تراعى فيها هذه المسائل.

كيف يتم الاستفادة من مشكلة المياه و تحويلها لفرصة في تعزيز قواعد السلام؟

أزمة المياه احياناً تكون سبباً مباشراً للمشاكل القبلية، وأحياناً تحدث بعض النزاعات بين الفينة والأخرى بين القبائل، اذا توفرت المياه الآمنة و النظيفة ستلعب دوراً في حل المشاكل وتعزيز الثروة.

تقرير

نساء في مواجهة العطش.. رحلة الماء والمخاطرة اليومية

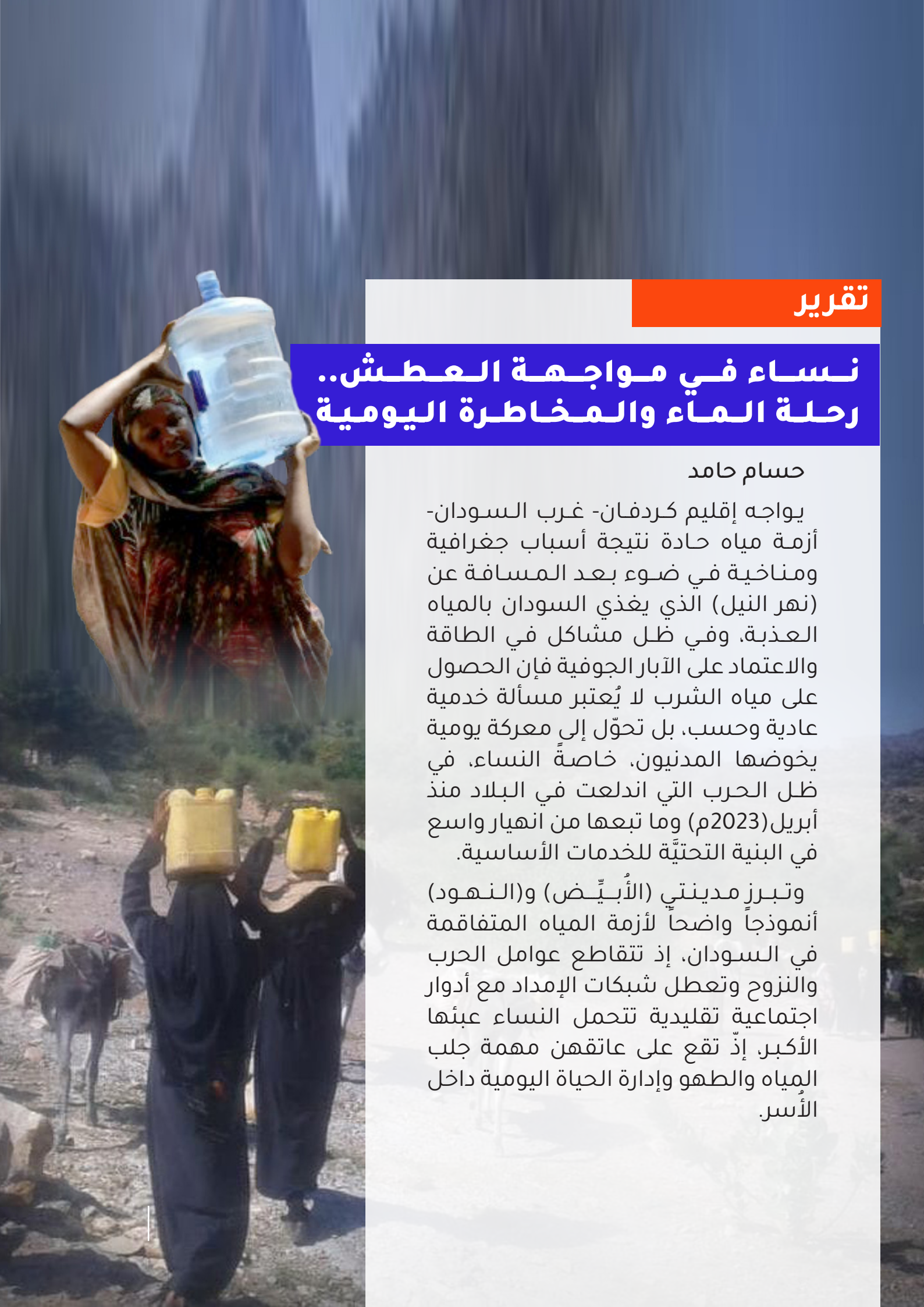

حسام حامد

يواجه إقليم كردفان- غرب السودان- أزمة مياه حادة نتيجة أسباب جغرافية ومناخية في ضوء بعد المسافة عن (نهر النيل) الذي يغذي السودان بالمياه العذبة، وفي ظل مشاكل في الطاقة والاعتماد على الآبار الجوفية فإن الحصول على مياه الشرب لا يُعتبر مسألة خدمية عادية وحسب، بل تحوّل إلى معركة يومية يخوضها المدنيون، خاصةً النساء، في ظل الحرب التي اندلعت في البلاد منذ أبريل(2023م) وما تبعها من انهيار واسع في البنية التحتيَّة للخدمات الأساسية.

وتبرز مدينتي (الأُبيِّض) و(النهود) أنموذجاً واضحاً لأزمة المياه المتفاقمة في السودان، إذ تتقاطع عوامل الحرب والنزوح وتعطل شبكات الإمداد مع أدوار اجتماعية تقليدية تتحمل النساء عبئها الأكبر، إذّ تقع على عاتقهن مهمة جلب المياه والطهو وإدارة الحياة اليومية داخل الأُسر.

(الأُبيِّض).. نصف الاحتياج فقط

تواجه مدينة (الأُبيِّض)، عاصمة ولاية شمال كردفان، أزمة مياه حادة بسبب تعطل معظم مصادر الإمداد نتيجة الحرب؛ و يشير مسؤول هيئة المياه بالمدينة (الاتاسي عيسى) في حديث لـ(قناة الجزيرة): إن الاحتياج اليومي للمياه يصل إلى نحو(70) ألف متراً مكعباً، بينما الإنتاج الحالي يقف عند(35) ألف متراً مكعباً فقط، أي حوالي نصف الحاجة.

ومنذ اندلاع القتال في -غرب السودان-، توافد نحو (مليون) نازح إلى المدينة، مما أدى إلى انقطاع المياه عن العديد من الأحياء واعتماد السكان على مصادر بديلة كالآبار المحلية وشراء المياه بالصهاريج.

وتفاقمت الأزمة بعد توقف بعض المصادر الشمالية للمياه، بخاصة الآبار ومحطات الضخ المتأثرة بالمعارك في إقليم كردفان، بالإضافة إلى تعطل خطوط الإمداد من مناطق أخرى، كما استقبلت المدينة أعداداً كبيرة من النازحين الفارين من المناطق المختلفة، إذّ يُقدَّر وجود أكثر من (160) ألف أسرة نازحة داخل (الأُبيِّض) ومحيطها، مما زاد الضغط على الموارد المائية المحدودة.

وجراء هذه الأوضاع انخفضت حصة الفرد اليومية من المياه إلى حوالي (10) لترات فقط، وهي أقل بكثير من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمات الصحية للاستخدامات الأساسية كالشرب والطهي والنظافة.

جهود محدودة لتخفيف الأزمة

وعلى رغم من صعوبة الوضع، برزت بعض المبادرات المحلية لمحاولة التخفيف من أزمة المياه، في السياق يقول (جاد الله) وهو عامل في هيئة مياه كردفان: إن الأوضاع تحسنت نسبياً خلال موسم الخريف، إذّ ساعدت الأمطار في تخفيف الضغط على مصادر المياه، كما أشار إلى أن قوات (الدعم السريع) وفرت بعد فترة من دخولها مدينة (النهود) بعض تناكر المياه لنقلها إلى الأحياء والقرى المجاورة؛ وبحسب (جاد الله)، يبلغ سعر برميل المياه نحو (ثلاثة آلاف جنيه سوداني) في (النهود) والقري المجاورة، وهو مبلغ يعتبره بعض السكان في متناول اليد، لكنه يظل عبئاً كبيراً على النازحين الذين يعيشون في مساكن مؤقتة ولا يملكون مصادر دخل ثابتة.

الحرب تضرب البنية التحتية

إلى ذلك، لم تكُن أزمة المياه في كردفان منفصلة عن سياق الحرب في السودان، بل جاءت نتيجة مباشرة لها، فالمعارك أدت إلى تدمير أو تعطيل العديد من مرافق المياه، بما في ذلك الآبار وخزانات التخزين ومحطات الضخ وشبكات التوزيع، كما أدى نقص الوقود وقطع الغيار ومواد تعقيم المياه مثل (الكلور) إلى صعوبة تشغيل المحطات المتبقية؛ وفي بعض المناطق أصبحت موارد المياه نفسها جزءاً من الصراع، حيث يؤثر التحكم في الآبار وخطوط الإمداد

على قدرة المُدن والقرى في الحصول على المياه.

في (النهود)؛ تعتمد المدينة على مصدر رئيس للمياه العذبة متمثلاً في (آبار جبل حيدوب الجوفية) والتي تقدر دراسات قديمة إبان فترة حكم الإنجليز حسب إفادات -مسؤول سابق بهيئة المياه- بأن المدينة شيدت فوق بحيرة جوفية.

وأضاف أن تلك الدراسات غير متوفرة ضمن أرشيف المدينة للأسف، مشيراً إلى أن (آبار جبل حيدوب) تكفل المياه الصالحة للشرب لجميع القرى التي تقع على مسافة (35) كيلو متر ضمن محيط المدينة، مضيفاً أن الجانب الغربي للمدينة هو الأكثر كثافة سكانية لأن أقرب مدينة (ود بندة) تقع على مسافة(68) كيلو متر، ولذلك فإن ما يقدّر بنحو (25) قرية أو تزيد تقع في هذه المساحة الفاصلة، تعتمد اعتماداً دائماً في المياه على آبار مدينة (النهود) وقال: إن اكتفاء المدينة بالمياه بصورة يومية يقف على عدّة مسببات من بينها ظروف الطاقة وغياب الكهرباء المعتمدة على (مولدات الفيرنس) عن المدينة لما يقارب (الثلاثة) أعوام.

وأشار إلى أن تلك الفترة كانت خلالها المدينة تعتمد على آبار قدمتها هيئة المياه كعطاء للمستثميرين بالمدينة، وكانت تلك الآبار هي المعتمد عليها في ظل اعتماد آبار المدينة على الطاقة الشمسية ومشاكل التوليد الكهربائي، وأشار إلى أن المدينة فقدت معظم سكاناها بما فيهم مُلاك وسائقي (تناكر المياه) التي كانت تنقل المياه لجميع الأحياء والقرى المجاورة، وأضاف أن

مصدر الصورة : موقع اليونسيف

"معظم العاملين في هذا المجال فضلوا عدم المخاطرة بسيارات نقل المياه من التناكر خوفاً من سرقتها".

تحذيرات أُمميَّة

في الأثناء، حذَّر مدير الطوارئ في برنامج الأغذية العالمي (روس سميث) في حديث نقله موقع (التنوير) عن صفحة (سميث) بمنصة (إكس) من تزايد الاحتياجات الإنسانية في شمال دارفور و(كادوقلي) عاصمة جنوب كردفان، حتى تاريخ (14 ديسمبر) الماضي، مشيراً إلى أن فرار المدنيين من المناطق المحاصرة لا يعني وصولهم إلى الأمان، إذّ تصل معظمهم إلى مناطق مزدحمة تقل فيها المساعدات، كما هو الحال في (الأُبيّض)، وتتفاقم المعاناة الإنسانية في السودان جراء الحرب المستمرة بين (الجيش) و(الدعم السريع) منذ أبريل (2023م) والتي خلفت عشرات الآلاف من القتلى ونزوح نحو (13) مليون شخص، بسبب الخلاف على توحيد المؤسسة العسكرية.

(النهود).. أزمة مختلفة

في مدينة (النهود) بولاية غرب كردفان، تبدو الأزمة مختلفة قليلاً لكنها لا تقل خطورة، يقول (عبد السميع) وهو "اسم مستعار لأحد أبناء المدينة الذين لم يغادروها منذ اندلاع الحرب في السودان"، إن الفترة التي أعقبت دخول قوات (الدعم السريع) إلى (النهود) (حوالي 200 إلى 210 كيلو متر عن الأُبيِّض) شهدت شُحاً حاداً في المياه، خاصةً مع موجة النزوح الجماعي التي دفعت العديد من الأُسر إلى مغادرة المدينة نحو القرى المجاورة؛ لكن هذه القرى لم تكُن مستعدة لاستقبال هذا العدد الكبير من السكان، مما أدى إلى استنزاف حصصها المحدودة من المياه.. ويضيف (عبد السميع) أن بعض الأهالي اضطروا للعودة من قراهم إلى أطراف المدينة بواسطة الدواب أو عربات (الكارو) لجلب المياه، في رحلات شاقة ومحفوفة بالمخاطر؛ ويعتقد أن العديد من هذه الرحلات في الأيام الأولى شهدت اعتداءات من متفلتين أو لصوص استغلوا حالة الفوضى الأمنية.

النساء في الخط الأمامي للأزمة

في مجتمع كردفان، كما هو الحال في العديد من المناطق الريفية في السودان، يتحمل النساء عادة مسؤولية جلب المياه وطهي الطعام.. مع تفاقم أزمة المياه، أصبحت هذه المهمات أكثر صعوبة وخطورة، حيث تضطر النساء إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى الآبار أو نقاط التوزيع، وغالباً في ظروف أمنية غير مستقرة.

في السياق، يقول تاجر في سوق (الأُبيِّض) إن النساء يتعرضن لمخاطر متعددة أثناء جمع المياه، تشمل التحرش، الابتزاز، وأحياناً الاعتداءات الجسدية. يرى أن ضعف الأمن وغياب الرقابة خلال ظروف الحرب يزيد من احتمال وقوع مثل هذه الحوادث. ويضيف أن بعض النساء يعانين ضغوطاً داخل الأسر بسبب التأخر في جلب المياه أو

نقصها، مما يزيد من معاناتهن النفسية والاجتماعية.

قصص صامتة

وفي السياق وبحسب (عبد السميع)، فإن بعض النساء اللواتي تعرضن لاعتداءات أثناء رحلات جلب المياه يفضلن الصمتْ وعدم الحديث عن ما حدث لهُن، ويعزو ذلك إلى الخوف من الجُناة أو من الوصمة الاجتماعية، إضافة إلى القلق من أن يؤدي الكشف عن الحادثة إلى صراعات أو انتقام قد يعرّض أفراد الأُسرة للخطر؛ ويقول إنه حاول التحدث مع إحدى الضحايا لكنها رفضت الإدلاء بأيَّ تفاصيل، وهو ما يعكس حجم الضغوط الاجتماعية التي تواجهها النساء في مثل هذه الظروف.

خطر صحي متزايد

إلى جانب المعاناة اليومية في الحصول على المياه، تبرز مخاطر صحية متزايدة نتيجة الاعتماد على مصادر غير آمنة، فالمياه غير المعالجة قد تؤدي إلى انتشار الأمراض المنقولة بالمياه مثل الإسهالات الحادة و الكوليرا، ومع ضعف الخدمات الصحية في مناطق النزاع، تصبح هذه الأمراض أكثر خطورة، خاصة على الأطفال وكبار السن، ذلك بخلاف أنّ غياب المياه الصالحة للشرب يؤدي تأكيداً إلى قِلة مصادر المياه المستخدمة في النظافة سواء غسل الملابس أو النظافة الشخصية، وهو ما يفاقم من الأوضاع الصحية للنازحين.

وفي السياق، أحد المواطنين الناشطين في العمل الطوعي بكردفان،

مصدر الصورة : اندبندنت عربية

قال إنه تعرض لمضايقات كثيرة من عناصر الأمن، وقال إنه تعرض للاعتقال لمدة شهر كامل لمجرد تقدمه بإفادات حول النزوح وأزمات المواطنين، عبر (راديو دبنقا) وقال إن له قضايا مفتوحة في المحاكم ولا يستطيع التحدث في ظل هذه الظروف، برغم أن عمله في المنظمات الطوعية يحتم عليه -على حد قوله- تقديم الحقائق والتفاصيل للفائدة العامة وبالتالي عكس معاناة الناس في المنطقة.

إلى ذلك، تقول (فاطمة جبريل) نازحة تسكن مسافة (17) كيلو من المدينة إن الحصول على مياه صالحة للشرب يعتمد على خدمات يقدمها لنا آخرين، ونحن لا حول لنا ولا قوة إلاَّ بغير انتظار تناكر النقل، للحصول على المياه، أو بالعدم سرج الدواب وقطع هذه المسافة إلى داخل المدينة للحصول على الماء الذي يكفي ليوم واحد أو يومين بالكثير إذّ أن الدواب (الحمير) لا تحمل أكثر من (أربعة جالون مياه سعة 20 لتر).

وقالت إن تلك الكمية لا تكفي للشرب والطهي والنظافة، مما يحتم عليهم العودة يومياً إلى المدينة في حال عدم حضور التناكر أو في حال عدم امتلاك فرق سعر المياه في التناكر (3 ألف جنيه للبرميل)، والذي يفوق سعر البرميل في المدينة (1200 جنيه للبرميل) من المصدر. وتضيف (فاطمة) قائلة إن تلك الرحلة اليومية تعرضهم لمخاطر متعددة من بينها المسلحين والمتفلتين حيث أن معظم المسافة بين المدينة والقرى تعتبر أراضي زراعية خالية من المباني وقالت إن السير بمحاذاة الطريق المعبد الرابط بين (النهود) و(ود بندة) إلى (الفاشر) يحتوى مخاطر أكبر في ظل كثرة الحركة، على عكس الطرق القديمة والتي تحتوي عدد أقل من الناس وقالت أنها شخصياً لا تفضل محاذاة الطريق المُعبد، خوفاً من التعرض لإطلاق النار العشوائي من الجنود الذين يفرضون طوقاً أمنياً حول المدينة خلال توقيفهم اليومي لخط سير المركبات وتفتيشها أو خوفاً من مطامع المسلحين أنفسهم.

أزمة إنسانية مستمرة

في غضون ذلك، تكشف أزمة المياه في (الأُبيِّض) و(النهود) جانباً من الصورة الأوسع للأزمة الإنسانية في السودان، حيث تتقاطع الحرب مع انهيار الخدمات الأساسية وازدياد أعداد النازحين؛ وفي خضم هذه الأزمة تقف النساء، اللواتي يحملن العبء الأكبر للحفاظ على حياة أسرهن في ظروف بالغة الصعوبة، فكل رحلة لجلب المياه قد تعني ساعات من الانتظار أو السير، وربما مواجهة مخاطر أمنية أو اجتماعية؛ ومع استمرار الحرب وتعطل البنية التحتية المنهارة مُسبقاً، تبدو أزمة المياه في كردفان مرشحة للاستمرار، ما لم يتم توفير دعم إنساني عاجل لإعادة تشغيل مرافق المياه وضمان وصول السكان إلى مصادر آمنة ومستقرة للمياه.

قصة إنسانية

فقد مزدوج

عباس التجاني:

قبل أكثر من عقدين من الزمان، استفاق سكان المدينة العريقة على صوت انفجارات مدوية، وطرقات الرصاص، وصراخ الجرحى يتردد في الأرجاء، قبل أن يسدل الصمت ستاره على المشهد الدامي. انطلقت أرواح العشرات من الضحايا إلى بارئها، تاركة وراءها من التساؤلات والتوقعات والتحليلات ما يعجز عن وصف الفاجعة، حتى جاء الخبر المفاجئ الذي زلزل القلوب أن المدينة تعرضت لهجوم غادر. انقطعت سبل الاتصال، رغم كونها شحيحة، حتى صدر بيان يعلن بأن قوة من حركة (الكفاح المسلحة) في (دارفور) قد نفذت هجوماً مباغتاً أسفر عن تدمير طائرات عسكرية واختطاف جنرال.

منذ ذلك الحين، توالت همسات التأييد بصمت، وظهرت ابتسامات تحمل آمال النصر، حيث كان هذا الهجوم بمثابة نقطة تحول حاسمة أثارت ردود فعل عنيفة من قبل الحكومة في ذلك الوقت، وعمّقت من حدة النزاع في (دارفور)، كانت الخطب، والتهديدات وعبارات الوعيد تعبيراً عن لغة السلطة السائدة في تلك الحقبة، ثم رقصة على أنغام الحماسة وفاصل من الرقص الهستيري دون اعتبار لشرف الدولة المسلوب منذ التركية.. وبعد سنوات، أصبحت (الفاشر) معبراً للشغوفين بالثورة والتغيير، حيث ساد الهمس في المقاهي، الجامعات، روابط المهاجرين، ومراكز تجمع الموظفين الصباحية، وازدهر التواصل باللغات المحلية واللهجات.

في غضون شهور قليلة، شهدت (الفاشر) تدفقات مستمرة من الأجساد والأرواح، حيث توافد الناس مشياً على الأقدام، أو على ظهور الدواب، أو عبر سيارات قديمة متهالكة.. تساقطت بيوت القش والمشمعات، لتشكل لوحة حزينة تعكس حياة البؤس، حيث يكافح اللاجئون بلا هوادة للبدء من جديد بعد أن أحاطت بالمدينة أسوار من المساكن.. يفتقد النازحون أعزاءهم، وتبدأ المنظمات في توثيق قصصهم المؤلمة.. يتبادل الجيران حكايات عن قراهم، فتقول إحداهن: بيوتُنا في (طويلة) تدمّرت، ونشعر بفقدان الإحساس بالعيش هناك رغم وجود القبعات الزرقاء في المكان.

تحكي الزوجة كيف أن زوجها (عثمان) قد غاب منذ يوم(18/12/2024م) في رحلته من (الفاشر) إلى (معسكر زمزم) لديها ابنتين: الكبرى (ريان) التي تبلغ من العمر (ثلاث) سنوات ونصف، والصغرى (ريتال)، التي لم تتجاوز السنة. كان صوت (ريان) ينادي بشوق -بابا وين يا ماما؟- نريد بابا ليأتي إلينا لنحدثه ونلعب معه، نريده سريعاً لأننا نشتاق إليه.. وتتابع الزوجة سرد قصتها.. بينما (ريتال)، منذ أن وضعتها، لم ترَ والدها، ولم تسمع صوته، أو ترى صورته، فهي لا تعرف عنه شيئاً، ولا تحمل أي ذكرى له.

ضربت الانقسامات قوى (الكفاح المسلحة) منذ زمن بعيد، وظل البعض منهم في حياد حذر ثم انقسامات جديدة.. لم تعد وعود اتفاقات السلام مجرد أحلام بعيدة في غياهب النزاع، بل أضحت واقعا يتعايش معه البعض، بينما لا يزال آخرون يحملون أعباء الحنين والهموم كجراح لا تندمل.. قضى البعض أعمارهم في محاولة لجمع ما تبقى من أسر تشتت كحزمة من الإبر وسط كومة من القش.

أما (حلمية)، فكانت تجري بلا مبالاة لما حولها، تلهث في صحراء الكثبان الرملية، حيث تقاوم الأشجار الجفاف بشجاعة، بحثاً عن ابنها الذي لم يتجاوز (العشر) سنوات.. لم تتخلَ عن الأمل حتى بلغت (طويلة)، التي تفصلها نحو(60) كيلومتراً عن مدينة (الفاشر) التي أصبحت مجرد ذكرى في ذهنها.. استمرت في السعي حتى وصلت منطقة (كورما)، وهناك،

بفضل منظمة (إنقاذ الطفولة)، استطاعت أن تجد ابنها.

المفقودون والنازحون:

أفادت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة بأن هناك عدداً كبيراً من الأفراد الذين هربوا من مدينة (الفاشر)، ولم تُسجل وصولاتهم إلى ملاذات آمنة، مما يضعهم في مصاف المفقودين.. كما أن أكثر من (127,162) شخصاً قد اضطروا للنزوح من المدينة والقرى المحيطة بها خلال الفترة ما بين (أكتوبر 2025م) و(يناير 2026م).

تشير الأخبار الصادرة عن المنظمات المحلية والدولية، كالمنظمة (الدولية للهجرة) و(غرفة طوارئ الفاشر)، والتي تم تحديثها حتى (مارس2026م)، إلى أن عدد الحالات أو الأشخاص الذين تدفقوا إلى المنطقة منذ سقوط (الفاشر) في (أكتوبر 2025م) يُقدّر بحوالي (120,000) نازح جديد.

زوجي، الذي يُدعى (عثمان الطاهر عبد الله عبد القادر)، قد فُقد منذ تاريخ (26/9/2024م).. وقع حادث مأساوي في حي (ماكراكا) بالقرب من (مدرسة علي السنوسي)، حيث أصيب بجروح خطيرة.. تم نقله على عجل إلى المستشفى العسكري، لكن حتى يومنا هذا، لا أثر له.

قال أحد اسر المفقودين، عندما سقطت منطقة (شقرة)، التي تقع غرب مدينة (الفاشر)، فقدنا فيها ابن أختي، (أنور عبد الله صالح)، البالغ من العمر (20) عاماً.. ومنذ تلك اللحظة لم نتمكن من العثور عليه أو الحصول على أدنى معلومة أو تفاصيل عنه في مدينة (شقرة). كما أن (حسن أحمد آدم)، وهو ابن خال طوالي شقيق والدتي، قد كان أيضاً في أحداث (شقرة)، واعتُقلوا من قبل قوات (الدعم السريع)، ولا زلنا في حيرة من أمرنا، إذ لا ندري أين يمكن أن يكونوا الآن.

في (أكتوبر 2025م)، انطفأت أشعة

مصدر الصورة : ذكاء اصطناعي

الشمس عن سماء (الفاشر)، بينما كان أهالي المفقودون يتجمعون أمام أقسام الشرطة المهجورة، حيث يتراكم الغبار فوق السجلات التي شهدت يوماً أسماء الجناة والضحايا.. لم يعد هناك أثر لدولة، ولا مؤسسة تحمي، ولا قانون يستطيع كبح جماح الفوضى التي تفشت كالنار في الهشيم منذ اللحظات الأولى لبداية الحرب في السودان.

بعد أسابيع من الانهيار المدمر، انطلق الأهالي المكلومون بخطوات مثقلة نحو المستشفى الوحيد الذي يحمل في جنباته أوجاعهم، لكنهم لم يواجهوا سوى جدران صامتة وأسرّة صدئة، كأنما زادت على آلامهم. فلا أطباء يضمدون جراحات الأرواح الموجوعة، ولا أدوية تخفف وطأة الألم عن المرضى الذين تركوا لمواجهة مصيرهم القاسي. غابت الحكومة المحلية كأنها سراب، وتبخرت الوعود التنموية كالأحلام في ليل مظلم، ليجد الناس أنفسهم في مواجهة شجاعة مع الجوع والمرض والاختلالات الحادة التي مزقت نسيج مجتمعهم.

كان أكثر ما يؤرق أهل الضحايا هو الصمت القاتل.. ففي خضم غياب الشبكات الفعّالة للتواصل، باتت البيوت كأنها جزرٌ نائية، معزولة عن بعضها البعض.. أصبح الحصول على أخبار الأقارب في الأحياء المجاورة تجربة تعادل البحث عن إبرة في كومة من القش.. ومع ذلك، في خضم هذا الفراغ المدقع، بدأت تتجلى بواكير حياة جديدة من نوع آخر.

في ساحة واسعة، توافد الشباب من غرف الطوارئ، مدفوعون بالغريزة الفطرية للبقاء. اعتمدوا عشوائيا على الشبكات الاجتماعية، حيث تحولت المطابخ إلى مراكز لإدارة الأزمات.. هنا يشارك أحدهم بما لديه من طعام، وهناك يقدم آخر خبراته في التمريض التقليدي، وآخرون يتناوبون على الحراسة ليلاً لتعويض غياب الشرطة. تجلى هذا التلاحم بصورة واضحة عندما تلاشت هيبة الدولة بمؤسساتها، لكن روح الإنسان بقيت متشبثة.. في تواصلهم البدائي، وجدوا سبيلاً لمواجهة الظروف القاسية، وأصبح التكاتف الاجتماعي بمثابة الدولة البديلة التي نشأت من عمق المعاناة.

عندما وصل ذوي المفقودين إلى معسكرات (طويلة)، (دبة نايرة)، (كورما) وغيرها، تمكنوا من تأمين وسيلة اتصال فضائي، ربطهم بالعالم الخارجي لبرهة من الزمن. صرخ أحدهم على التلفون قائلاً: نحن هنا، بلا عيادات ولا أمان، لكننا ما زلنا على قيد الحياة بفضل تماسكنا.. كانت تلك الصرخة تجسيداً لمعاناة مجتمع تُرك لمواجهة مصيره، فاختار أن يسن قانوناً جديداً يحمل عنوان الإنسان لأخيه الإنسان في لحظات غياب كل ما هو مألوف.. العشرات فقدوا بين (الفاشر) و(طويلة)، يرجح ان الغالبية منهم قتلوا دون تسجيل اسمائهم لا القلة الذين تم تصويرهم قبل اعدامهم، ويصعب تحديد مصير الآلف من المفقودين.

العطش:

أزمة واحدة في جغرافيا متعددة

مصطفى حسين

وثقت العديد من الصور ولقطات الفيديو والمواد الصحفية استخدام الماء كسلاح حرب، إذ لم يستخدم أطراف النزاع الاسلحة النارية من مدافع، وبنادق فقط بل استخدموا التجويع والعطش تكتيكات حربية، ليس ذلك فحسب بل وصل الأمر لتدمير البنى التحتية للمياه في بعض المدن و المناطق على غرار مدينة (الفاشر) ابان محاصرتها من قبل قوات (الدعم السريع).

أزمة المياه تفاقم معاناة النازحين

كشفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) في أحدث تقاريرها، الصادر في (27/ أبريل2026م) أكثر من نصف النازحين في مخيمات (طويلة) لا يحصلون على القدر الأدنى من المياه للبقاء على قيد الحياة.

وأوضح التقرير أن معظم الأسر تعيش على (8-9) لترات فقط للفرد يومياً، وهي كمية تكاد لا تكفي سوى للشرب والطهي، فيما لا يتبقى منها شيء لتلبية الاحتياجات الأساسية للنظافة الشخصية، في وقت تتفاقم فيه الحاجة مع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة.

إلا أن ذات المنظمة (اليونسيف) في فبراير الماضي كشفت عن عدم حصول اكثر من نصف سكان منطقة (طويلة) بولاية شمال دارفور على الحد الأدنى من المياه اللازم للبقاء على قيد الحياة.

في وقت قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) إن "تقييمًا للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أُنجز في وقت سابق من شهر فبراير بواسطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائها في مخيمات النزوح، كشف عن أوضاع مقلقة".

وأظهر التقييم، وفقًا للمكتب، عدم حصول أكثر من نصف الأشخاص الذين

شملهم الاستطلاع على الحد الأدنى اليومي من المياه اللازم للبقاء، بحسب معايير منظمة الصحة العالمية.

وذكرت (اوتشا) أن أكثر من (40 %) من دورات المياه في (طويلة) غير صالحة للاستخدام، فيما تفتقر أكثر من (80%) من الأسر إلى الصابون، بينما أفادت(8 %) فقط من النساء والفتيات في سن الحيض بتوفر مواد كافية للنظافة الصحية الخاصة بالدورة الشهرية.

وتؤوي (طويلة) أكثر من(715) ألف نازح، بينهم نحو (نصف مليون) يقيمون في أربعة مخيمات قرب المنطقة، معظمهم فرّوا من الهجمات على (الفاشر) ومخيمات النزوح المجاورة خلال العام الماضي.

ووثق تقرير منشور على موقع (الجزيرة نت) معاناة نازحي منطقة (طويلة) من أزمة العطش، وأكد نازحون لـ(الجزيرة نت) عن مواجهتهم نقصاً شديداً لمياه الشرب مما يضطرهم للانتظار ساعات طوال لوصول تناكر المياه التي قد تصل أو لا تصل.

أزمة المياه في مختلف المناطق

كما خرجت العديد من مصادر المياه في مدن متعددة عن الخدمة، ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد سكان ولاية شمال كردفان نتيجة للحركة المتزايدة للنازحين جراء الحرب تشهد مدينة (الابيض) - بحسب راديو دبنقا - أزمة متفاقمة في مياه الشرب وذلك نتيجة لخروج المصادر الشمالية للمياه بـ(الابيض)، وذلك منذ اندلاع حرب (الخامس عشر من ابريل2023م)، كما ان عدم الاستقرار الكهربائي ساهم بشكل اضافي في تفاقم الأزمة من خلال تأثيره على تشغيل محطات الضخ، ونتيجة لكل ذلك أدى الى انقطاع المياه بصورة متكررة في عدد من الاحياء، خاصة الاحياء الشمالية والغربية للمدينة.

أزمة المياه في شمال كردفان لا تقتصر على مدينة (الابيض) فقط بل تمتد الى مدينة (النهود) -حوالي (200-210) كيلو متر عن (الأُبيِّض) ، وتتقاطع اسباب نقص المياه في المدينة بين عوامل الحرب والنزوح وتعطل شبكات الامداد.

فمدينة (النهود) و القرى المحيطة التي تقع على مسافة (35) كيلو متر تعتمد على آبار (جبل حيدوب الجوفية) كمصدر رئيسي للمياه، ووفقاً لمجلة (افق جديد) فان المدينة فقدت معظم سكانها بمن فيهم مُلاك وسائقي سيارات نقل المياه (التناكر) التي كانت تنقل المياه لجميع الأحياء والقرى المجاورة، اذ بات معظم العاملين في هذا المجال يفضلون عدم المخاطرة بسيارات نقل المياه عبر التناكر خوفاً من سرقتها.

واضافت ان المدينة شهدت شُحاً حاداً في المياه، خاصةً مع موجة النزوح الجماعي التي دفعت العديد من الأُسر إلى مغادرة المدينة نحو القرى المجاورة؛ لكن هذه القرى لم تكُن مستعدة لاستقبال هذا العدد الكبير من السكان مما أدى

إلى استنزاف حصصها المحدودة من المياه، و نتجة لشح المياه في هذه القرى اضطر بعض الأهالي للعودة من قراهم إلى أطراف المدينة بواسطة الدواب أو عربات (الكارو) لجلب المياه، في رحلات شاقة ومحفوفة بالمخاطر.

وبالمقابل تراجعت خدمات المياه في ولاية الخرطوم، وبحسب تقرير (العربي الجديد) مصحوبا ذلك بضعف قدرة المحطات على الضخ في الوقت الذي اصبح الحصول على مياه الشرب يتطلب ساعات انتظار طويلة وقطع مسافات كبيرة، الأمر الذي أدى لتفاقم ازمة المياه بولاية الخرطوم و اعتماد العديد من الأسر لشراء الماء من عربات نقل المياه التقليدية بما يصل الى (20) الف جنيهاً سوداني.

وأقرت هيئة مياه ولاية الخرطوم بتأثير التدهور في قطاع الكهرباء على قطاع المياه وتسببه في ضعف كفاءة المحطات بسبب عدم استقرار الإمداد، موضحة في الوقت ذاته باتخاذ خطوات لتشغيل أكثر من(600) بئر جوفية بالطاقة الشمسية لتجاوز الأزمة، ويتخوف المواطنون وفقاً لـ(العربي الجديد) من استمرار قطوعات الخدمات الأساسية، مؤكدين أن الأزمة ألحقت أضراراً بالمستشفيات وحفظ الأدوية والمواد الغذائية. فضلاً عن المخاوف باحتمالية تفشي الأمراض.

الحق في:
الحصول على مياه صالحة للشرب

العاقب جابك الله - المحامي

يُعتبر الحق في الوصول إلى المياه الصالحة للاستخدام اليومي، سواء للشرب أو للصرف الصحي، من الحقوق الأساسية التي تضمن حياة كريمة للإنسان، ويُعادل في أهميته الحق في الحياة. وقد أكدت الشريعة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان على وجوب حفظ هذا الحق، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الناس شركاء في ثلاثة: الماء والنار والكلأ". كما تعترف جميع الأديان الأخرى بهذا الحق. وقد حددت المنظمات المعنية، مثل منظمة الصحة العالمية، الكمية اللازمة من المياه للفرد.. وتنظر إلى أن حقوق الإنسان من الواجب الالتزام بها واحترامها وحمايتها من قبل السلطات في جميع الأوقات والأماكن، فإننا قادرون على رصد مدى توفر هذه الضمانات أو عدمها، خاصة في سياق النزاعات الحالية، والنزوح، واللجوء.

في هذا المقال سنقوم بمراجعة مدى التزام الأطراف المتحاربة بحقوق المياه ووقوع الانتهاكات، استنادًا إلى المعلومات والتقارير الموثقة.

أولاً: تؤكد على ضرورة حماية الحق في الحصول على المياه الصالحة للاستخدام، كما توضح التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، بما فيما ذلك تقارير (اليونيسيف) وغيرها من المقالات المنشورة أن الحصول على مياه الشرب الصالحة أصبح تحدياً حقيقياً، حيث يواجه (104) مليار شخص نقصاً في مياه الشرب الصالحة. بالإضافة إلى ذلك، ترتفع نسبة الأشخاص الذين لا يستخدمون مياه الصرف الصحي إلى (304) مليار نسمة، وهم لا يحصلون على مياه للاستخدام في

الصرف الصحي. الجدير بالذكر أن نقص مياه الصرف الصحي يؤدي إلى وفاة حوالي (1000) طفل يومياً، مما يشير إلى انتهاك أحد الحقوق الأساسية للبشرية.. وفقاً لمنظمة (اليونيسيف) ومعايير (إسفير)، فإن الحاجة الفردية للمياه تصل إلى(20) لتراً يومياً في حالة توفر المياه، وتنخفض إلى(15) لتراً في حالات عدم توفرها.. في المناطق ذات النزوح، إذا نظرنا إلى الواقع السوداني، نرى أن الماء الصالح للشرب يُستخدم كسلاح في الحرب الدائرة حالياً، في غياب الحماية اللازمة.

بالنسبة للموظفين في المناطق التي تشهد نزاعات، من الخرطوم إلى الجنينة، حيث انقطعت إمدادات المياه بنسبة (70 %) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب، وذلك نتيجة لعدم توفير الحماية للعاملين في قطاع المياه والصرف الصحي، وتزايد حالات التلوث التي أصبحت من الظواهر الشائعة.. كما أن مدينة (الأبيض) تعرضت لنقص حاد في مياه الشرب نتيجة لاستهداف شبكة الكهرباء ومنع إمدادات الوقود، وينطبق الأمر ذاته على مدينة (الجنينة).

تعرضت غرب دارفور لحصار مطول، مما أدى مباشرة إلى عدم تمكن المواطنين من الحصول على المياه؛ إذ أن التنقل من المنازل إلى مصادر المياه يعرض حياتهم للخطر، الأمر الذي أدى إلى محاصرتها.. وينطبق هذا الوضع على مدينة (الفاشر) و(نيالا) ومدن سودانية أخرى أصبحت مسرحاً للصراع القائم.

خلاصة القول إن الحق في الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي يُنتهك من قبل الأطراف المسؤولة، وذلك في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي، من خلال اتفاقيات (جنيف) الرابعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: إن الحق لم يُحترم في المناطق التي تتوفر فيها المياه، بل إن مصادر المياه حوصرت، وتخلّى العاملون في القطاع عن مناطق النزاع، وتعرضت المحطات للتدمير والنهب.

ثانيًا: لم يُتاح للمواطنين فرصة الوصول إلى مصادر المياه الصالحة للشرب إلا بصعوبة بالغة، مما قد يعرض حياتهم للخطر نتيجة لعدم قدرة هيئات المياه على توفير كمية كافية من المياه؛ حيث بلغت نسبة التغطية(10%) فقط من الحاجة الفعلية للمياه في بعض المدن.

ثالثًا: خلال فترة الحرب وحصار المدن، لم يُسمح للمبادرات أو المنظمات الإنسانية بتقديم مياه الشرب للأحياء المحاصرة، بل استُهدِف العاملون فيها.. يؤكد ذلك أن المياه استُخدمت كسلاح في النزاعات، وهو ما يُعد جريمة وفقاً لمعايير حقوق الإنسان.. لا يزال العديد من السودانيين يعانون في المدن والأرياف من نقص حاد في مياه الشرب.

ندرة المياه..

في حرب (15) أبريل

محمد مصطفى

"كان الطريق من (قرني) الى (طويلة) رحلة عذاب أخرى تضاهي في قسوتها رحلة الخروج من (الفاشر) الى (قرني) ورحلة العذاب خلال الحصار، كل هذا الشريط جال بخاطري و أنا امسك بإناء مفتوح لشرب الماء يسع لما يقارب اللترين فقط كنت قد اكملتها دون فاصل ووضعت الإناء جانباً وتذكرت بأنني لم أرتوي خلال الستة عشر شهراً كما حدث اليوم".

منذ بدء النزاع في السودان في (15) أبريل (2023م) بين (القوات المسلحة السودانية) و(قوات الدعم السريع)، واجه المواطنون تحديات كبيرة في الحصول على مياه الشرب النقية نتيجة للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المخصصة للمياه في العديد من الولايات السودانية، مما أدى إلى تلف محطات المياه وشبكات الإمداد ومرافق الصرف الصحي بشكل مباشر وغير مباشر. بالإضافة إلى ذلك ساهم انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود في تعطيل تشغيل العديد من المرافق الخدمية، بما في ذلك شبكات المياه.

فضلاً عن انتهاكات متعددة لكل من القانونين الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الدولية، بعد أن أعاق النزاع تطبيق البروتوكول الثاني لاتفاقية (جنيف) لعام (1949م)، الذي يكشف عن صراع داخلي مسلح نشأ في المناطق الحضرية، سواء في العاصمة الخرطوم أو في مدن دارفور الكبرى مثل (الفاشر)، (زالنجي)، و(نيالا)، وذلك في صباح يوم (15) أبريل (2023م).

منذ بداية الصراع وحتى الوقت الحاضر، قامت منظمات دولية ومحلية إعلامية

متنوعة بتوثيق حوادث تتعلق بتعطيل خدمات المياه وتدمير البنية التحتية وتزايد مخاطر التلوث، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية للمجتمعات المتأثرة بالنزاع.

يسلط المقال الضوء على حق الحصول للمياه في السودان في سياق النزاع المسلح المستمر منذ أبريل (2023م)، من خلال استعراض الإطار القانوني الدولي الذي يكفل حماية مصادر المياه باعتبارها من الأعيان المدنية الضرورية لبقاء السكان على قيد الحياة، ويحدد الالتزامات الملقاة على عاتق أطراف النزاع تجاهها، كما يتناول المقال أبرز التحديات والانتهاكات التي أثرت على وصول المدنيين إلى المياه الآمنة، وتأثير ذلك على حياتهم اليومية وتمتعهم بحقوقهم الأساسية، بالإضافة إلى تتبع الآثار الإنسانية المترتبة على استهداف أو تضرر مصادر المياه، بما في ذلك النزوح والتهجير وتدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للمجتمعات المتأثرة بالنزاع.

الإطار القانوني للحق في الحصول على المياه أثناء النزاعات المسلحة:

يُعَدُّ حق الحصول على المياه أثناء النزاعات المسلحة حقاً قانونياً يُحْمَى بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضرورة الالتزام بمبدأ التمييز الذي يُعَدُّ من المبادئ الأساسية في النزاعات، والذي يُلزم الأطراف المتحاربة بالتمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، بما في ذلك مصادر المياه.. وتأتي هذه القواعد في إطار حماية مصادر المياه يستند هذا الإطار الى الركائز الأساسية التالية في القانون الدولي اتفاقيات (جنيف) والبروتوكولات الإضافية المتمثلة في:

حماية الأعيان المدنية: تمنع اتفاقيات (جنيف) و اللجنة الدولية للصليب الأحمر استهداف أو تدمير أو تعطيل المنشآت التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل محطات وشبكات المياه وأنظمة الري.

حظر التجويع: يُحظر منع وتدمير المواد الضرورية لبقاء السكان، ويشمل ذلك بشكل واضح إمدادات وموارد المياه.

التمييز بين الأهداف: يُلزم القانون جميع أطراف النزاع بالتفريق المستمر بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البنية التحتية للمياه تُعتبر هدفاً مدنياً يُحظر استهدافه.

تدابير الحماية الخاصة:

يحظر القانون الدولي الإنساني تحويل مجاري المياه أو تسميمها أو قطعها بطريقة تمنع السكان أو القوات المقاتلة (في حال استخدامها للشرب) من الحصول على مصادر الحياة الأساسية.

تُعد قواعد حماية البيئة الطبيعية خلال النزاعات المسلحة ضرورية لدعم حماية الموارد المائية؛ إذ تمنع الهجمات التي قد تتسبب في تلوث مصادر المياه.

حماية العاملين في قطاع المياه:

يتمتع العاملون في صيانة وتشغيل شبكات المياه بالحماية كأشخاص مدنيين، ويتوقع من أطراف النزاع تسهيل وصولهم الآمن لإصلاح الشبكات المتضررة، وضمان استمرار تدفق المياه.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت في اعترافها الصادر في يوليو (2010م) بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي، حيث اعترفت بأن لكل إنسان الحق في الحصول على كمية كافية من الماء للاستخدام الشخصي والمنزلي.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

كما يلزم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بضرورة العمل على تحقيق الوصول الشامل إلى المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع دون تمييز، مع إعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر حاجة إليها، و لتبيان انتهاكات الأعيان المدنية، وعلى وجه الخصوص المرافق الخدمية المرتبطة بالمياه، يظل نموذج محطة الخرطوم بحري في وسط العاصمة الخرطوم، والتي تعرضت للقصف الجوي في مايو (2023م)، لقربها من القيادة العسكرية لـ(الجيش) يوضح أحد الأسباب التي أدت إلى استهدافها، وهو إجبار المدنيين على النزوح من مساكنهم؛ مما يؤدي إلى نتيجة تحول تلك المناطق إلى ساحات للصراع.

ظلت موارد المياه عبر التاريخ إحدى الوسائل المستهدفة في سياق انتهاك الحق في الحماية والعيش الآمن، بما في ذلك الحق في الحصول على مياه شرب نقية.. يتضح ذلك جلياً في نموذج اعتماد بعض سكان بحري القدامى للحصول على المياه من نهر النيل؛ كما أن الحرمان من المياه والتجويع تعدان وسائل استُخدمت في حرب أبريل في السودان لمواجهة المدنيين سواء في المناطق السكنية أو داخل مراكز الاعتقال.

نظراً لتدمير مصادر المياه، اضطُرَّ المواطنون إلى الاعتماد على مصادر مياه بديلة تفتقر إلى المعايير الأساسية للاستخدام.. كما واجه النازحون في مراكز الإيواء المختلفة تحديات كبيرة في الحصول على المياه للاستخدام اليومي، مما انعكس بشكل مباشر على حالتهم الصحية.. وفي بعض المناطق، أصبح الحصول على المياه يتطلب قطع مسافات طويلة أو تحمل تكاليف إضافية لا تستطيع العديد من الأسر تحملها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضتها الحرب.

لم تقتصر آثار أزمة المياه على الجانب الصحي فحسب، بل امتدت لتؤثر على جوانب أخرى من حياة السكان، بما في ذلك التعليم وسبل كسب العيش والأمن الغذائي.. كما تحملت النساء والفتيات أعباء إضافية نتيجة مسؤوليات البحث عن المياه وتوفيرها للأسر، خاصة في المناطق التي تضررت فيها مصادر المياه أو توقفت فيها الخدمات بشكل كامل.

في الواقع المرتبط بالحرب بين (القوات المسلحة السودانية) و(قوات الدعم السريع)، نجد أن طرفي النزاع قد ارتكبا انتهاكات شملت استهداف مصادر المياه بشكل مباشر، سواء من خلال القصف الجوي والمدفعي أو التخريب المتعمد أو الاستيلاء عليها.. الجدير بالذكر الحالة المرتبطة بمدينة (الفاشر)، التي كانت تحت حصار من قبل (قوات الدعم السريع) لمدة تقارب (الستة عشر) شهراً، وهو نموذج آخر يُبرز تأثير الحصار فقد أدى الحصار إلى توقف إمدادات المياه القادمة من محطة (قولو) الواقعة على بعد (15) كيلومتراً غرب مدينة (الفاشر) في أغسطس (2024م)، مما أدى إلى حرمان المدنيين من الحصول على المياه بشكل مستمر. ونتيجة لذلك اضطر السكان للاعتماد على الآبار المتوفرة في المدينة، مما أوجد صعوبات في الحصول على مياه نقية ومعالجة، ونتيجة لهذا الحرمان، بدأ السكان في النزوح من المنطقة الشرقية نحو المنطقة الغربية التي تتوفر فيها المياه نسبياً.

ختاماً، تتسم تأثيرات الحرب في السودان بأنها متعددة ومتداخلة، حيث تُلقي بظلالها الثقيلة على المدنيين، متأثرة بمختلف الجوانب من الحق في الأمان إلى الحصول على المياه والغذاء.. وتداخلت أسباب النزوح واللجوء، مما يزيد العبء على حوالي (1904) مليون من المدنيين، الأمر الذي يستدعي تعزيز المطالبة بوقف الحرب فوراً، مع العمل على إعادة تأهيل بنية الخدمات، وضمان حق الضحايا في العلاج وإعادة التأهيل.

أزمة المياه

تقرير مصور من معسكر كرياندقو للاجئين السودانيين بدولة أوغندا

مصطفى حسين

نداء اول

وجهت منظمة مناصرة ضحايا (دارفور) نداء إنسانياً للمنظمات الوطنية والدولية بضرورة التدخل لتوفير مياه الشرب للنازحين بمحلية (قولو) في ولاية وسط دارفور.

وذكرت المنظمة عبر صفحتها بالفيسبوك ان نازحي مدينة (الفاشر) ومعسكراتها لمحلية (قولو) يعانون من نقص حاد في المياه الصالحة للشرب، موضحة ان النازحين يقضون ساعات طوال بحثاً عن مياه صالحة للشرب فضلاً عن زيادة مخاطر الأمراض التي تواجه النازحين مبيناً ان الأمر يتطلب تدخلاً عاجلاً.

وابانت أنها تدخلت لتوفير المياه للمحتاجين إلا ان الاحتياج يفوق إمكانيات المنظمة المتاحة مما يتطلب توسيع نطاق الاستجابة لتوفير المياه والخدمات الأساسية والحد من تفاقم الأزمة الإنسانية.

نداء ثاني

اطلق اتحاد شباب قرية (العزازة صقورة) بمحلية (القلابات) الغربية بولاية القضارف، نداء استغاثة للسطات بولاية القضارف والمنظمات الإنسانية للتدخل الفوري لانقاذ سكان القرية من ازمة عطش خانقة تهدد الاوضاع الانسانية بالمنطقة.

ووفقاً لتقارير صحفية أن مصادر المياه بالقرية نضبت بصورة كاملة، واوردت (منصة السودان الآن) ان نضوب المياه في القرية اجبر السكان للاعتماد على عربات نقل المياه من مناطق بعيدة وبتكلفة باهظة، مبيناً ان سعر برميل المياه ارتفع الى نحو (13) الف جنيه في ظل اوضاع اقتصادية صعبة اثقلت كاهل الاسر.

وذكرت (منصة السودان الآن) وفقاً

لبيان اتحاد شباب قرية (العزازة صقورة) ان أزمة المياه تفاقمت بصورة مأساوية بعد إندلاع حريق وصف بالضخم التهم مربعاً سكنياً كاملاً داخل القرية، وسط عجز تام للسيطرة على النيران بسبب انعدام المياه وغياب وسائل الإطفاء، ما تسبب في خسائر كبيرة.

نداء ثالث

ناشد مجلس تنسيق غرف طوارئ (الطينة) بولاية شمال دارفور المنظمات الانسانية والداعمين للتدخل من اجل توفير المياه للنازحين الى المواقع (A.B.C.) واوضحت الغرفة انه و برغم الجهود المبذولة لا تزال الحاجة الانسانية كبيرة.

وذكرت الغرفة على صفحتها بالفيسبوك انه وفي ظل وجود اكثر من (900) أسرة بالموقع ومع اقتراب فصل الخريف الذي يزيد من المعاناة والاحتياجات الأساسية ما تزال الحاجة كبيرة.

الجدير بالذكر ان اعداداً كبيرة من النازحين قدموا من (الفاشر) عاصمة ولاية شمال دارفور جراء تدهور الاوضاع الامنية خلال الفترة السابقة مما يستدعي تدخلات لتخفيف معاناتهم.

مصدر الصورة : اندبندنت عربية

أقوالهم:

لم يكن اقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام (2010م) على حق كل إنسان في الحصول على مياه كافية، آمنة، مقبولة وميسورة التكلفة إلا دليلاً على أهمية بذل الجهود الكافية من قبل الحكومات والمؤسسات المعنية بتوفير هذا الحق، فبموجب القرار التاريخي رقم (64/292) حددت الأمم المتحدة لهذا الحق مجموعة من الشروط تمثلت في تحديد الكمية والتي تتراوح بين(50 - 100) لتر في اليوم، كما أن تكلفة الحصول على المياه النظيفة والآمنة يجب أن لا تتجاوز (3 %) من إجمالي الدخل الأسري، وحدد القرار الأممي بوجوب أن تكون المسافة لمصدر المياه قريبة جداً و ألا تبعد أكثر من(1000) متر عن المنزل بحيث لا يستغرف الحصول عليها أكثر من (30) دقيقة، كما أنها يجب أن تكون نظيفة وخالية من الملوثات لضمان الاستخدام الشخصي والمنزلي الآمن.

لا يقتصر حق الانسان في الحصول على المياه لأغراض الاستخدامات الشخصية والمنزلية فقط بل يتعداه للوصول الى خدمات الصرف الصحي والمرافق الصحية وان تكون آمنة، ومقبولة وباسعار ميسورة للجميع.

المجتمع الدولي:

ادرك المجتمع الدولي بصفة متزايدة انه وفي سبيل التصدي لازمة المياه لا بد من النظر في الحصول على المياه ضمن اطار يقوم على حقوق الانسان، وتعرف الامم المتحدة حق الحصول على الماء بانه حق كل فرد في الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليه ماديا،وميسورة ماليا لاستخدامها في الاغراض الشخصية والمنزلية.

مجلس حقوق الإنسان

استحدث مجلس حقوق الإنسان ولاية الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الانسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وبالنظر الى الجهود المبذولة لحل ازمة المياه نجد ان عدة دول وضعت في دساتيرها الوطنية الحماية للحق في المياه او النص على المسؤولية العامة للدولة عن ضمان سبل الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي للجميع.

القانون الدولي لحقوق الإنسان

القانون الدولي لحقوق الإنسان تترتب عليه عدة التزامات محددة فيما يتعلق بسبل الحصول على مياه الشرب الآمنة، وتقتضي هذه الالتزامات من الدول ان تكفل لكل شخص امكانية الحصول على كمية كافية من مياه الشرب الآمنة للاستخدامات الشخصية والمنزلية، التي يقصد بها استعمال المياه لاغراض الشرب، الصحة الشخصية والمنزلية.

مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

اعترف جدول أعمال الموئل الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام (1996م)، أيضاً بالمياه والصرف الصحي كجزء من الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق.

زعماء منطقة آسيا والمحيط الهادئ

فقد اتفق زعماء منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الاعتراف بحق الإنسان الأساسية وجانباً اساسياً من جوانب الأمن البشري، فضلاً عن ذلك لم تتخلف أفريقيا عن الاعتراف بالحق في الماء، فإعلان (أبوجا) الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأول لأريقيا وأمريكا الجنوبية في عام (2000م)، أعلن رؤساء الدول والحكومات أنهم سيعززون حق مواطنيهم في التمتع في الحصول على المياه النظيفة والمأمونة.

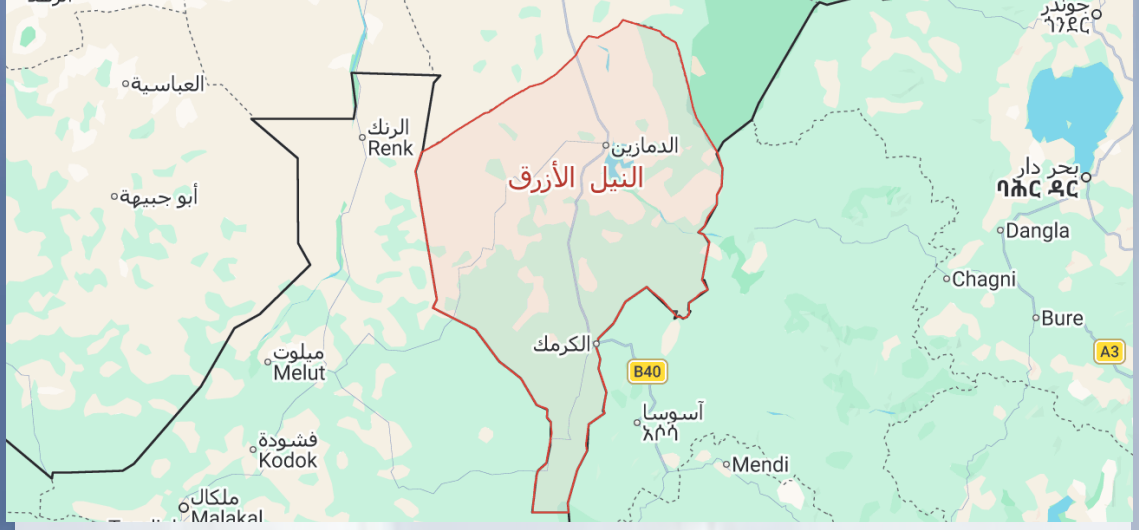

دراسة

تلوث المياه الناتج عن تعدين الذهب في إقليم النيل الأزرق

أزمة بيئية وصحية متفاقمة

شكري علي - باحث مستقل

تمثل المياه شريان الحياة لجميع الكائنات الحية، إذ يشكل الماء حوالي (60 %) من وزن جسم الإنسان ونحو (75 %) من وزن الرضيع حديث الولادة ولذلك فإن وصول الملوثات إلى مصادر مياه الشرب يعد من أخطر التهديدات التي تواجه صحة الإنسان، ورغم تعدد مصادر تلوث المياه في إقليم النيل الأزرق إلا ان التوسع الكبير وغير المنضبط في تعدين الذهب أصبح المصدر الأخطر لتدهور نوعية المياه وتلوثها، مما ترتبت عليه آثار كارثية على صحة الإنسان والحيوان والبيئة، وقد تفاقمت هذه المخاطر بصورة ملحوظة عقب اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023 بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، حيث تحول الذهب إلى المصدر الاقتصادي المحلي الأكثر أهمية بعد انهيار معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وفي ظل هذا الواقع، تسابقت الأطراف المتحاربة للسيطرة على مناطق التعدين والاستفادة من عائدات الذهب لتمويل العمليات العسكرية وشراء المعدات الحربية.. كما انخرط عدد من أمراء الحرب وكبار المسؤولين التنفيذيين والسياسيين وقادة المليشيات في أنشطة التعدين، مستغلين ظروف الحرب للتهرب من الرقابة البيئية والصحية، مما أدى إلى توسع غير مسبوق في عمليات التعدين العشوائي وارتفاع معدلات التلوث البيئي.

في وقت ضربت فيه إقليم النيل الأزرق أزمة حادة في الحصول على مياه شرب نظيفة وآمنة، وتكاد تنعدم فيه محطات تنقية المياه، بينما لا تغطي المحطات القليلة القائمة والمتهالكة سوى أحياء محدودة في مدينتي الدمازين والرصيرص وبعض مناطق المهجرين حول سد الرصيرص.. ونتيجة لذلك يعتمد معظم السكان على المضخات اليدوية وعلى مياه الأمطار المتجمعة في الحفائر والخيران والبرك والأنهار كمصادر رئيسية للشرب والاستخدام المنزلي، في ظل غياب الرقابة الصحية ومعايير السلامة اللازمة لضمان جودة المياه.

تلوث المياه المرتبط بتعدين الذهب

يعمل تعدين الذهب علي تولث المياه من خلال اربعة مصادر رئيسية:

1. التلوث بالزئبق.
2. التلوث بالسيانيد.
3. التلوث الناتج عن مخلفات التعدين.
4. التلوث الناتج عن مياه الصرف الخاصة بعمليات معالجة الذهب.

أولاً: التلوث بالزئبق

تعتمد عمليات استخلاص الذهب التقليدية على استخدام الزئبق من خلال عملية كيميائية تعرف باسم "الملغمة". ويتم فيها خلط الزئبق بالتربة والصخور المطحونة المحتوية على الذهب، حيث يلتصق الزئبق بجزيئات الذهب مكوناً سبيكة تعرف بالملغمة، ثم تُسخن هذه السبيكة ليتبخر الزئبق ويبقى الذهب.

وتتم هذه العمليات في معظم مواقع التعدين بصورة بدائية ودون مراعاة لاشتراطات السلامة البيئية والصحية، وغالباً ما يتم التخلص من الزئبق المتبقي مباشرة في التربة أو إلقاء المخلفات الملوثة في العراء، لتقوم الأمطار والسيول بنقلها إلى الأنهار والحفائر والبرك والخزانات المائية، كما يتسرب جزء منها إلى باطن الأرض ملوثاً المياه الجوفية التي يعتمد عليها السكان عبر المضخات اليدوية.

ويمتاز الزئبق ببقائه لفترات طويلة في البيئة، مما يجعله مصدراً للتلوث طويل الأمد للأنهار والآبار والمياه الجوفية، كما يتراكم بيولوجياً داخل الأسماك والكائنات المائية، مسبباً انخفاض التنوع الحيوي وتدهور النظم البيئية المائية.

ويعد الزئبق من أكثر المعادن الثقيلة سُمية إذ يمكن أن يتحول إلى "ميثيل الزئبق"، وهو مركب شديد السُمية ينتقل عبر السلسلة الغذائية ويؤدي التعرض له إلى أضرار صحية جسيمة تشمل تلف الرئتين والكبد والكليتين والجهاز العصبي، إضافة إلى الاضطرابات العصبية، وفقدان الذاكرة، والرعاش، وضعف البصر والسمع، وتأخر النمو لدى الأطفال، فضلاً عن مخاطره الكبيرة على النساء الحوامل والأجنة.

ثانياً: التلوث الناتج عن الترشيح بالسيانيد

يستخدم السيانيد بشكل أساسي في معالجة مخلفات التعدين المعروفة محلياً باسم "الكرتة"، وهي المواد التي سبق طحنها ومعالجتها بالزئبق وما تزال تحتوي على كميات من الذهب لم يتم استخلاصها.

وتتم عملية المعالجة من خلال خلط هذه المخلفات بمحاليل السيانيد لإذابة الذهب واستخلاصه كيميائياً، إلا أن هذه العملية تنطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في تسرب المحاليل السامة من أحواض التخزين، أو انهيار سدود المخلفات، أو انسكاب المواد أثناء النقل، أو التخلص غير السليم من مياه الصرف، أو تسربها إلى المياه الجوفية.

ويعد السيانيد مادة شديدة السُمية للحياة المائية، إذ يؤدي إلى نفوق الأسماك والكائنات المائية الأخرى، ويؤثر سلباً على التنوع الحيوي والموارد المائية المستخدمة للشرب وسقي الماشية، كما يتسبب شرب المياه الملوثة بالسيانيد في مشاكل تنفسية، وصداع، ودوار، وغثيان، واضطرابات في القلب والأوعية الدموية، وقد يؤدي في الحالات **الحادة إلى التسمم الخطير والوفاة.**

ثالثاً: مخلفات التعدين

تشمل مخلفات التعدين المواد المتبقية بعد استخلاص الذهب من الخام، والتي تحتوي بالإضافة إلى بقايا الزئبق والسيانيد على عناصر سامة أخرى مثل الرصاص والزرنيخ والكادميوم ومعادن ثقيلة مختلفة.

وقد تراكمت آلاف الأطنان من هذه المخلفات في أكوام مكشوفة حول القرى ومواقع التعدين وطواحين معالجة الكرتة. وتتعرض هذه الأكوام باستمرار للرياح والأمطار والسيول، مما يؤدي إلى نقل الملوثات إلى الأنهار والحفائر والخيران والبرك، فضلاً عن تسربها إلى المياه الجوفية ومصادر المياه التي يعتمد عليها السكان.

رابعا:الصرف الصحي.

لا يوجد في معظم مناطق إنتاج ومعالجة الذهب في إقليم النيل الأزرق أي نظام للمعالجة أو التخلص الآمن من مياه الصرف الصناعي والكيميائي الناتجة عن عمليات استخلاص الذهب.. وبدلاً من ذلك يتم تصريف هذه المخلفات السائلة مباشرة إلى البيئة المحيطة دون معالجة، مما يؤدي إلى تلوث التربة

والمياه السطحية والجوفية، ويشكل خطراً متزايداً على صحة الإنسان والحيوان والنظم البيئية.

1. المياه الملوثة بالزئبق

تُستخدم كميات كبيرة من المياه في عمليات غسل الخام وخلطه بالزئبق لتكوين (الملغم) المستخدم في استخلاص الذهب.. وتنتج عن هذه العمليات مياه محملة بجزيئات الزئبق ومركباته المختلفة، يتم تصريفها مباشرة إلى الأودية والخيران أو تركها في برك مكشوفة لتتبخر وتجف.. ومع هطول الأمطار تنتقل هذه الملوثات إلى التربة ومصادر المياه السطحية والجوفية، مما يفاقم مخاطر التلوث طويل الأمد.

2. مياه أحواض السيانيد ومعالجة الكرتة

تُعالج مخلفات التعدين المعروفة محلياً باسم "الكرتة" باستخدام محاليل سيانيد الصوديوم في أحواض مكشوفة، غالباً ما تكون ترابية وغير مبطنة بمواد عازلة.. ويسمح ذلك بتسرب المحاليل المحتوية على السيانيد وبقايا المعادن الثقيلة إلى التربة والمياه الجوفية، كما تزداد احتمالات انتقالها إلى الأودية والخيران خلال مواسم الأمطار والسيول.

3. المعادن الثقيلة والملوثات الكيميائية الأخرى

تحتوي مياه الصرف الناتجة عن أنشطة التعدين ومعالجة الذهب على مستويات متفاوتة من المواد الصلبة العالقة والمعادن الثقيلة والأحماض والمواد الكيميائية المستخدمة في المعالجة، بالإضافة إلى الزيوت والوقود المتسرب من المعدات والآليات. كما تؤدي عمليات الحفر وتفتيت الصخور وضخ المياه إلى تحرير عناصر سامة كانت مستقرة في الطبقات الجيولوجية العميقة، مثل (الزرنيخ) و(الرصاص) و(الكادميوم).. وتسهم هذه الملوثات في تدهور جودة المياه السطحية والجوفية وارتفاع مستويات السمية والحموضة، مما ينعكس سلباً على صحة الإنسان والتنوع الحيوي والإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية.

الآثار الصحية والإنسانية لتلوث المياه

أدى الانتشار الواسع لتلوث المياه وتعدد مصادره إلى آثار خطيرة على صحة الإنسان والحيوان في إقليم النيل الأزرق، وقد تداولت وسائل التواصل الاجتماعي مراراً مقاطع مصورة تظهر نفوق أعداد من الأبقار والأغنام بعد شربها من مصادر مياه ملوثة بالقرب من مواقع التعدين.

كما سجلت المؤسسات الصحية في الدمازين والرصيرص حالات لتشوهات خلقية وأمراض مختلفة بين الأطفال والنساء القادمين من مناطق التعدين.. إلا أن الحالات التي تصل للمستشفيات لا تعكس الحجم الحقيقي للمشكلة، إذ إن غالبية سكان المناطق الريفية والنائية لا يتمكنون من الوصول إلى الخدمات

الصحية بسبب الفقر وبعد المسافات وارتفاع تكاليف النقل والعلاج.

وتزداد المشكلة تعقيداً بسبب ضعف البنية الصحية في الإقليم، ونقص الكوادر المؤهلة والأجهزة الطبية، الأمر الذي يدفع كثيراً من السكان للاعتماد على العلاجات التقليدية والأعشاب بدلاً من اللجوء إلى المرافق الصحية.

تلوث المياه وسوء التغذية وتقزم الأطفال

يعد تلوث المياه أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تفاقم معدلات سوء التغذية في الإقليم.. فالمياه غير الآمنة وسوء خدمات الإصحاح البيئي يؤديان إلى الإصابة المتكررة بالأمراض المعوية، مما يضعف قدرة الجسم على امتصاص العناصر الغذائية الضرورية، ويوقع الأطفال في دائرة متواصلة من المرض وسوء التغذية.

ويشير عدد من المختصين إلى أن تلوث مياه الشرب يمثل أحد العوامل المساهمة في انتشار ظاهرة تقزم الأطفال، التي بلغت مستويات مقلقة حسب ما كشفه مكتب تنسيق الشئون الانسانية (OCHA) الذي اشار الي ان نسبة التقزم في الاقليم تجاوزت عتبة الـ (40 %) في بعض المناطق، وهي نسبة تفوق بكثير حدود عتبة منظمة الصحة العالمية التي تستدعي التدخل العاجل.

وتؤكد الدراسات أن التعرض المتكرر للإسهالات الناتجة عن شرب المياه الملوثة خلال السنوات الأولى من العمر يعيق النمو البدني والعقلي للأطفال.. ويؤدي إلى أمراض صحية لا يمكن تعويضها ويترك اثاراً طويلة الأمد على القدرات المعرفية والتحصيل الدراسي فضلاً عن القدرة الإنتاجية الاقتصادية مستقبلاً.

رغم مرور أكثر من عقد على تصنيف أجزاء من الإقليم كمناطق متأثرة بمعدلات مرتفعة من التقزم، فإن غياب الاستراتيجيات الشاملة لمعالجة جذور الأزمة أدى إلى استمرار المشكلة وفي العام (2021م) اعلنت وزارة الصحة الاتحادية ان مستوي التقزم في الاقليم بلغ (46 %) كما تعهد وزير الصحة الاتحادي خلال لقائه عضو مجلس السيادة مالك عقار بمجابهة التحديات الصحية التي تواجه ولاية النيل الازرق بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة دون ان ترى تلك التعهدات النور. وفي دراسة حديثة أخرى اعدتها منظمة انقاذ الطفولة لـ(450) طفلاً بمحافظة قيسان في عام (2024م) في محافظة قيسان، بلغت نسبة انتشار التقزم بين الأطفال العينة (37,1 %).

توصيات

و قد توصلت الدراسة إلى العديد من النقاط المهمة التي تشير بوضوح إلى أن تفاقم أزمة تلوث المياه الناتجة عن تعدين الذهب لم تعد مجرد مشكلة بيئية، بل أصبحت تهديداً مباشراً للصحة العامة والأمن الغذائي ومستقبلها و

ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: حماية مصادر المياه ومراقبة التلوث:

1. إجراء مسح شامل لمصادر المياه السطحية والجوفية في مناطق التعدين لتحديد مستويات التلوث بالزئبق والسيانيد والمعادن الثقيلة الأخرى.

2. إنشاء نظام دوري لمراقبة جودة المياه في الأنهار والخيران والحفائر والآبار، مع نشر نتائج الفحوصات بصورة منتظمة وإتاحتها للمجتمعات المحلية.

3. إعلان مناطق حماية حول مصادر مياه الشرب ومنع أنشطة التعدين ومعالجة الذهب داخل نطاقات آمنة يتم تحديدها وفقاً للمعايير البيئية.

4. تنفيذ برامج عاجلة لتنقية وتأهيل مصادر المياه المتأثرة بالتلوث، خاصة في المناطق التي تعتمد بشكل كامل على المياه السطحية أو الآبار التقليدية.

ثانياً: تنظيم أنشطة التعدين ومعالجة الذهب:

5. حظر استخدام الزئبق في المناطق السكنية والحد من تداوله، وتشجيع استخدام تقنيات بديلة أكثر أماناً لاستخلاص الذهب.

6. إلزام جميع مواقع معالجة الذهب بإنشاء أحواض معالجة مبطنة ومطابقة للمواصفات الفنية لمنع تسرب السيانيد والملوثات إلى التربة والمياه الجوفية.

7. فرض اشتراطات بيئية ملزمة على جميع أنشطة التعدين، بما في ذلك إدارة المخلفات ومعالجة مياه الصرف الصناعي قبل تصريفها.

8. وقف إنشاء مواقع معالجة جديدة بالقرب من القرى والمدارس والمراكز الصحية ومصادر المياه المستخدمة للشرب.

ثالثاً: حماية الصحة العامة:

9. تنفيذ برامج دورية للفحص الطبي في المجتمعات القريبة من مناطق التعدين للكشف المبكر عن حالات التسمم بالزئبق والسيانيد والمعادن الثقيلة.

10. تطوير قدرات المستشفيات والمراكز الصحية في الإقليم لتشخيص وعلاج الأمراض المرتبطة بالتلوث البيئي.

11. تنفيذ حملات توعوية مجتمعية حول مخاطر استخدام المياه الملوثة وأساليب الوقاية والتعامل الآمن مع المواد الكيميائية المستخدمة في التعدين.

12. إدراج مراقبة صحة الأطفال والنساء الحوامل ضمن أولويات التدخل الصحي في مناطق التعدين.

رابعاً: حماية الأطفال والأمن الغذائي:

13. ربط برامج مكافحة سوء التغذية وتحسين خدمات المياه والإصحاح البيئي في المناطق الأكثر تضرراً من التلوث.

14. تنفيذ برامج خاصة لرصد معدلات التقزم وسوء التغذية بين الأطفال في المجتمعات المتأثرة بالتعدين.

15. توفير مصادر مياه آمنة للمدارس ومراكز التغذية والرعاية الصحية الأولية.

خامساً: الحوكمة والمساءلة:

16. إنشاء آلية مستقلة لمراقبة الآثار البيئية والصحية لأنشطة التعدين تضم ممثلين من السلطات المحلية والمجتمعات المتأثرة ومنظمات المجتمع المدني.

17. إلزام الشركات وأصحاب مواقع التعدين بتحمل مسؤولية معالجة الأضرار البيئية وفق مبدأ "الملوِّث يدفع".

18. خروج القطاع الأمني والعسكري من الاستثمار مباشرة في قطاع الذهي وذلك للحد من انتهاك القوانين السارية لنحيق مبادئ المساواة والحد من انتهاك القوانين و التفرغ لمراقبة العاملين في القطاع و إلزامهم بالتقييد بالقوانين واللوائح والإجراءات السارية.

19. تعزيز الشفافية في إدارة قطاع الذهب ونشر المعلومات المتعلقة بمواقع التعدين ونتائج التقييمات البيئية والصحية.

20. التحقيق في الانتهاكات البيئية الجسيمة ومحاسبة الجهات أو الأفراد المسؤولين عن تلويث مصادر المياه أو تعريض المجتمعات المحلية للخطر.

سادساً: دور الشركاء الدوليين والمنظمات الإنسانية:

20. دعم برامج توفير مياه الشرب الآمنة في المناطق المتأثرة بالتعدين والنزاع.

21. تمويل الدراسات البيئية والصحية المستقلة لتقييم حجم التلوث وآثاره طويلة المدى.

22. دعم بناء القدرات الفنية للمؤسسات المحلية في مجالات مراقبة جودة المياه وإدارة المخلفات والتعامل مع المواد الكيميائية الخطرة.

23. دمج قضايا التلوث البيئي الناتج عن التعدين ضمن برامج الاستجابة الإنسانية والتعافي المبكر في إقليم النيل الأزرق.

إن أزمة تلوث المياه الناتجة عن تعدين الذهب في إقليم النيل الأزرق لم تعد مجرد مشكلة بيئية، بل أصبحت تهديداً مباشراً للصحة العامة والأمن الغذائي ومستقبل التنمية في الإقليم.. فالمياه الملوثة بـ(الزئبق والسيانيد) والمعادن الثقيلة تدمر النظم البيئية وتؤثر على صحة الإنسان والحيوان، كما تسهم في تفشي الأمراض وسوء التغذية وتقزم الأطفال.

وإذا استمرت عمليات التعدين الحالية دون رقابة بيئية صارمة وإجراءات فعالة لحماية الموارد المائية، فإن الإقليم يواجه خطر التدهور البيئي المتسارع وتحول أجزاء واسعة منه إلى مناطق غير ملائمة للحياة.. ولذلك فإن حماية مصادر المياه يجب أن تصبح أولوية قصوى للسلطات والمجتمعات المحلية والشركاء الدوليين، باعتبارها المدخل الأساسي لحماية الإنسان وضمان مستقبل مستدام لإقليم النيل الأزرق.

غاليري الفنان نصر الدين الدومة